

قضية

«سد النهضة»: العجز المصري

العجز هوكلّ مايمكن ان يعبر عن الحالة المصرية في ملف سد النهضة الإثيوبي. فلا العمك المسكري. بغضّ النظر عن القدرات الفعلية على ذلك، يُجدي نغما على المدييت القريب والبعيد. ولا الرهان علىه واشتبطت تظهر منه أيّ ثمار، خاصة مع ما عُهد من دولاد ترامب. سنوات. بل عقود. من الإهمالك للملف الأفرضي عامة. تكّلت بأهمالك في قضية «النهضة» التي سُحبت من حجر وزارة الخارجية لتتسلمها المخابرات. حتف التقارير التي كانت تُرغم إله عبد الفتاح السيسي مي مستشارته حول هذالملف لم تكن تصله كاملها، بعيدا عن مدته الحف الإثيوبي في تحديت البات تشغيل السدّ. اظهر السلوك التفاوضي المصري حقيقة موقع القاهرة الإقليمي. والذي لا تزال تغنّيه به. فحتف على صعيد القارة الأفريقية لم

خطر الفقر المائي يقترب لاحيلة بيد الدولة

«المسألة الوحيدة التي يمكن أن تزج مصر في الحرب مرة أخرى هي المياه». عبارة قالها الرئيس الراحل، أنور السادات، قبيل أيام من توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل. هي نفسها العبارة التي لا يريد النظام المصري اليوم التلويح بها في أزمة سدّ النهضة، والتي تتفاقم جزاء لقاءات مكثرة تجمع المسؤولين المصريين ونظراءهم في إثيوبيا والسودان من دون نتائج مرضية للقاهرة حتى اللحظة. في انتظار اللقاء المرتقب بين الرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد على، إلى اتفاقية المذكورة، مُرجعة هذا في منتج سوتشي الروسي نهاية الشهر الجاري. ترى الدولة المصرية أن القول بإمكانية نشوب صراع عنيف مع إثيوبيا «مبالغه كبيرة» لاعتبارات كثيرة، وأن الأجدى هو العمل على تسوية الصراع بالإساليب السياسية والقانونية، خاصة أن الحلول العسكرية لن تُخفّنها من السيطرة الدائمة على منابع المياه، كما لن تمنع تعقيد الموقف لاحقاً. لكن ما يزيد صعوبة المفاوضات غياب الإطار القانوني المنظم لها. ترجع بداية الاتفاقات في شأن استخدام مياه النيل إلى تاريخ 1891/4/15، تاريخ توقيع ما يُعرف بـ«بروتكول روما» بين إيطاليا وإنجلترا، والذي نصّ على السنوات الماضية للوصول إلى صيغ توافقية.

”

ترفض إثيوبيا مجمل الاتفاقات السابقة الموقعة في شأن مياه النيل

”

على 55 مليار متر مكعب من المياه، فيما تحصل الثانية على 18 ملياراً. مع هذا، استمر الجدل حول اتفاقية 1929 بين الدول الأفريقية عقب استقلالها خصوصاً منها تنزانيا وكينيا وأوغندا وبين مصر، لكن القاهرة أكدت تمسكها بالاتفاقية تطبيقاً لمبدأ التوارث الدولي، فضلاً عن «الحقوق الطبيعية والتاريخية» باعتبارها من المبادئ الراسخة في القانون الدولي.

السيسي: اسألوا «ثوار يناير»!

وعلى عكس أحاديثه السابقة عن أنه لا خوف على المصريين، يبدي السيسي قلقاً واضحاً من التعامل مع أبو النجا، باشرت العمل على هذا الملف منذ ثلاثة أعوام وأكثر. لكن مصادر مطلعة تكشف أن تقارير أبو النجا لم تكن تصل كاملة إلى الرئيس، فضلاً عن أن الأخير ليس مطلعاً على بعض التفاصيل الفنية التي تولأها وزير المخابرات العامة اللواء. عباس كامل، صاحب فكرة إدخال مديري المخابرات في البلدان الثلاثة إلى المفاوضات التي عرفت لاحقاً بـ«الساعية»، بعد انضمام أولئك المديرين إلى وزراء الري والخارجية.

اليوم، ثمة تعليمات لوسائل الإعلام بتحميل نظامي مبارك

تستظم. لا في ظلّ وجودها في الاتحاد الأفريقي ولا خارجة. انّه تكوّنت لئسها مكانة تستطيع من خلالها فرض الجزء اليسير مما يضمن لها سلامتها من خطر يحس أمنها القومي. الذي - للمقارنة - لطالما شكّل شعامة لتبرير سياسات النظام الفمعية. اليوم. أكثر من مئة مليون مصري مهدّدون بالخطر. فيما ازمة حاذة تنهدّد الإنتاج الزراعي والطاقة الكهربائية. وسط ذلك، لا يملك السيسي سواه القول إنه ليس سبب الأزمة. بل ثورة المصريين في 2011... في انتظار سيناريو من اثبت: العطش. ليزيد سببا إلى أسباب موت المصريين. أو الانجرار إله حرب لم يعد تصورها مستحبالاً!

(الإخبار)



”

عام 1993، أي إبان الاستقلال الوطني لكل من مصر وإثيوبيا. على عكس الصفة التي حملتها أطراف اتفاقية 1902، وقّع بين الدولتين اتفاق حمل التزاماً إثيوبياً مباشراً بالنصوص نفسها التي وردت في اتفاقية «1902»، التي التفتع عن مشروعات أو إشغالات على النيل الأزرق وفروعه يكون من شأنها التأثير في المياه الواصلة إلى السودان ومصر. سواء كميتها أو نوعيتها أو زمن تدفقها. الأمر الذي يعني أن أديس أبابا يفترض أن تحترم الموسم الزراعي في مصر، وإجراءات الأخيرة في تخزين المياه في سدودها المختلفة لوضع مخططها الزراعي والاقتصادي، باعتبار النيل المصدر

الوحيد الذي تأخذ منه حاجتها للزراعة والصناعة والشرب، وحتى حركة النقل النهري وما يرتبط بها من سياحة. إنذاك، مثّل «1993» مرحلة جديدة في العلاقات المصرية الإثيوبية، كان يمكن أن تضع الطرفين على اعتاب برامج تعاون واسعة تنهي جميع الحساسيات وتساعد على بلورة نواة للتعاون الإقليمي في بقية حوض النيل الأزرق، بل حوض النيل اجمع، لكن الظروف التي تلت الاتفاق لم تكن مؤاتية، ولاسيما بسبب إهمال الرئيس المخلوع، حسني مبارك، للملف الأفريقي، وامتناعه عن التصديق على هذا الاتفاق. على أن مبارك لم يكن المخطئ الوحيد،

يغيب التفاؤل عن مسار التفاوض بين القاهرة وأديس أبابا في شأن سدّ النهضة، خاصة بعدما تحوّل دور الجانب المصري من مفاوض على تفاصيل فنية للسدّ إلى مفاوض على تفاصيل التفاصيل، أي البات التخزين وغيرها، وهو ما انعكس إنشاكاً للقاهرة على مدار ثماني سنوات من دون نتائج واضحة. عارضت مصر، ابتداءً، إنشاء السدّ، ثم تنازلت، ثم تمتعت، ثم صارت لا تمناع ملء« النهضة» وتشغيله بشرط ألا يضرّ ذلك حصتها المائية، ثم جاء الإهمال لينتهي التفاوض إلى الأليات التي تحكم تخزين المياه في السدّ، والتي يراوغ في شأنها الإثيوبيون كما تقول القاهرة، مفضّلين الاتفاق خطوة بخطوة، على عكس المطالب المصرية بالية واضحة للتعامل مع السدّ خلال ثمة عام مقبلة.

حدّد الخبراء المصريون (باستخدام أحد النماذج الرياضية كما يقولون) سياسة المء والتشغيل لـ«النهضة»، مع مراعاة الموازنة بين التنمية الاقتصادية الإثيوبية، وقدرة مصر على استيعاب الأثار السلبية (راجع الموضوع المقابل). يقول الخبراء إنهم أخذوا في الاعتبار «الدورات الهيدرولوجية للنيل الأزرق» ما بين فيضانات عالية ومنخفضة ومتوسطة، ووضعوا مخططهم بما لا يضرّ بإنتاج «النهضة» للكهرباء إلا في أضيق الحدود، بالتوازي مع تحفّل مصر نقص كهرباء السدّ العالي فيها، وكذلك النقص في التدفق المائي بالصورة التي يمكن لها تحفّلها. مع ذلك، ترى أديس أبابا في التصور المصري مصادرة لحقها في استخدام المياه، وتقبيدا للسدّ والطاقة التي ستولد منه، مستغدة إلى أن سياسة تشغيل «النهضة» يجب أن لا تخضع

إعداد: رهنج باشا

8 سنوات من التفاوض: تنازلات ثم تنازلات

تلك المعطيات، تقوم الرؤية المصرية للتفاوض حالياً على محاولة الوصول إلى نقطة التقاء في المناقشات الفنية مع الإثيوبيين، والتوافق على إدارة ثلثية للسدّ بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا، على أن تكون هذه الإدارة «خطوة لتأسيس منظومة متكاملة لربط السود الموجودة على حوض نهر النيل معاً، من أجل تحقيق الاستفادة منها، بما لا يضرّ بمصالح باقي الدول».

ويرى دبلوماسيو القاهرة أن التطور النوعي في سياسة إثيوبيا الخارجية، وتحديدًا منذ تولي أبي أحمد على رئاسة الوزراء العام الماضي، لم ينعكس إيجاباً على أزمة «النهضة» إلا بالحرص على تخفيف التوتر، وزيادة الحرك السياسي، من دون أن يمتدّ إلى تغيير في النهج التفاوضي الإثيوبي، بالتوازي مع استمرار الانحياز السوداني إلى المواقف الإثيوبية حتى بعد رحيل نظام عمر البشير. ووفق الدبلوماسيين، يهدف أحمد على إلى زيادة قدرة إثيوبيا على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخارجية، وتسكين الصراعات مع دول الجوار، فهو «قادم من رحم النظام الإثيوبي ومؤسسته، واتخسب خبراته في إطار الائتلاف الحاكم منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي»، كما يمتلك بحكم منصبه السابقة السياسية والأمنية علاقات دولية وإقليمية مهمة، لكن جاءت سياساته في التعامل مع التحديات الإقليمية والدولية لتصبّ لصالح بلاده» فقط، وهو ما يصعب الموقف على المفاوض المصري، خاصة أن الأوضاع الأخيرة داخلياً وإقليمياً ربما تحيد أطرافاً افترضت القاهرة أنها ستكون وسيلة ضغط بحكم علاقاتها معها، مثل الولايات المتحدة ودول الخليج.

”

جزت أديس أبابا القاهرة إلى أسلوب تفاوض «خطوة بخطوة»

”

العطش ينتظر أبناء «المحروسة»

”

تشبّه السدّ بلا اتفاق تفصيلي سينتهي بفقدان اراض زراعية كبيرة

”

الصحراء الغربية (قرب ليبيا) غير متجدد، ولا يسبح بأكثر من ثلاثة إلى خمسة مليارات سنوياً لمدة 50 - 100 عام. يشرح الورقة نفسها أن كلفة تحلية المياه عالية، ولا تزيد كمية المياه المحلاة حالياً عن 200 مليون متر مكعب، في حين أن الاحتياجات المائية تزيد على 75 مليار متر مكعب سنوياً، وهو أصلاً ما يفوق الموارد المتاحة بـ30%، علماً أن الدولة تغطي العجز حالياً بإعادة استخدام تصيب الفرد من المياه و/ أو تقليله عن 700 متر مكعب سنوياً.

تلغيف السدّ بلا اتفاق تفصيلي سينتهي بفقدان اراض زراعية كبيرة (أي بي إيه)



إضافياً في التأثير.

سيناء، كما أن المخزون الجوفي في